

قانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ / ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ قسم ٢٣
(مصرفات تصفية حالة الطوارئ) ، اعتماد إضافي قدره ٩٠,٧٠٠ ج
(تسعون ألفاً وسبعمائة جنيه) لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض اعتمادات
مصرفات طوارئ البوليس .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور البابين الأول والثالث من ميزانية
القسم ١٠ (وزارة الداخلية) بفرعها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والداخلية، تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكجاشى (أ. ح)

وزير الداخلية

زكريا محي الدين ، بكجاشى (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ / ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ / ١٩٥٥ قسم ٩ (وزارة
التربية والتعليم) ، اعتماد إضافي قدره ١٦٦,٠٠٠ ج (مائة وستة وستون ألف
جنيه) لمواجهة حالة الصرف حتى نهاية السنة المالية الحالية (١٩٥٤
١٩٥٥) حسب البيان الآتي :

جنيه

٦٠,٧٠٠ فرع ١ (الدبوان العام) باب ٢ (مصرفات عامة) .
٧٨,٥٠٠ فرع ٣ (التعليم الفنى) باب ١ (ماهيات وأجرومترتبات) .
١٨,٨٠٠ فرع ٣ (التعليم الفنى) باب ٢ (مصرفات عامة) .
٨,٠٠٠ فرع ٧ (الصحة المدرسية) باب ٢ (مصرفات عامة) .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور فروع القسم المذكور .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والتربية والتعليم ، تنفيذ
هذا القانون ، كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكجاشى (أ. ح)

وزير التربية والتعليم

كمال الدين حسين ، صاى (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى